



«الأنباء» تنشر تغيرات الأوزان النسبية للودائع وفقا لمعدلات الفائدة خلال عام.. 4 شرائح تراجمت المدخرات فيها و7 شهدت بناء مراكز استثمارية جديدة

المواطنون والمقيمون حركوا 42% من مدخراتهم لودائع تتجاوز عوائدها 3%

■ الودائع بفوائد حتى 2% شهدت أكبر تراجع في الوزن النسبي بـ 26%.. تعادل 9 مليارات دينار ■ الودائع بفوائد أكبر من 3.5 حتى 4% شهدت أكبر زيادة بـ 3.6 مليارات دينار.. و9.5% وزن نسبي الودائع بفوائد أكبر من 5 حتى 5.5% زادت من صفر واستقطبت 3.19 مليارات دينار في عام واحد ■ 38.9 مليون دينار قيمة الودائع التي تمنح فائدة تتجاوز 6%.. وزنها النسبي 0.1% إلى إجمالي الودائع

وبالنظر إلى أداء تلك الشريحة منذ بداية العام، فقد شهدت زيادة مقدارها 1,72 مليار دينار، إذ بلغت 3,17 مليارات بنهاية مايو 2023 مقارنة بـ 1,445 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022، أما على أساس شهري فقد شهدت زيادة بواقع 527,4 مليون دينار قياسا إلى 2,642 مليار دينار في أبريل 2023.

5 - الودائع ذات الفائدة أكبر من 5 حتى 5,5%: لم يكن لها أي وزن نسبي خلال مايو 2022، وبلغت 802 مليون دينار، بينما خلال الفترة من أبريل حتى مايو 2023 شهدت تراجعا طفيفا بـ 69,1 مليون دينار، إذ بلغت قيمتها في أبريل 3,259 مليارات دينار.

6 - الودائع ذات الفائدة أكبر من 5,5 حتى 6% ارتفع وزنها النسبي بواقع 3,3% بما قيمته 1,28 مليار دينار خلال عام واحد فقط، إذ بلغت نسبتها إلى إجمالي الودائع في مايو 2022 نحو 0,03%، أما أصل الودائع بواقع 11,2 مليون دينار من أصل 36,78 مليار دينار، بينما بلغت نسبتها في مايو 2023 نحو 3,33%، بما قيمته 1,29 مليار دينار من أصل 38,74 مليار دينار.

وبمقارنة أداؤها منذ أول العام، يتضح أنها شهدت زيادة بواقع 857 مليون دينار، إذ بلغت قيمتها في ديسمبر 2022 نحو 435 مليون دينار، بينما على أساس شهري شهدت زيادة بواقع 21,6 مليون دينار قياسا إلى 1,27 مليار دينار في أبريل 2023.

7 - الودائع ذات الفائدة أكبر من 6%: حيزت تلك الودائع مكانا لها بين الأرقام الإيجابية وإن لم يكن التحرك عليها بمبالغ كبيرة، إلا أنها ارتفعت من صفر في مايو 2022 لتبلغ 38,9 مليون دينار في مايو 2023، وهو ثاني أعلى معدل لها خلال العام، إذ ارتفعت خلال الفترة من أبريل 2022 حتى نهاية مايو 2023 بواقع 29,7 مليون دينار، وعلى أساس شهري ارتفعت بواقع 11,7 مليون دينار قياسا إلى قيمتها في أبريل البالغة 27,2 مليون دينار.



هكذا أعاد المواطنون والمقيمون بناء مراكزهم الاستثمارية بالودائع

معدلات الفائدة	مايو 2022	مايو 2023	التغيرات السنوية
من دون فوائد	11990.9	27.32	-5.26
لغاية 2%	19648.2	27.26	-26.14
2.0-2.5%	3286.1	0.29	-8.6
2.5-3.0%	1244.2	0.98	-2.39
3.0-3.5%	465.2	5.74	4.47
3.5-4.0%	76.7	9.5	9.29
4.0-4.5%	45.1	9.02	8.9
4.5-5.0%	19.5	8.18	8.13
5.0-5.5%	0	8.23	8.23
5.5-6.0%	0	3.3	3.3
أكثر من 6.0%	0	0.1	0.1
إجمالي	36787.1	100	1953.4

مايو 2022 حتى الآن تتضمن نحو 14,5 مليار دينار تم إعدادها في نهاية 2022، وذلك قياسا إلى وزنها النسبي في مايو 2022 البالغ 1,26%، إذ كانت تبلغ قيمتها 465,2 مليون دينار من أصل 36,78 مليار دينار إجمالي قيمة الودائع. وعند النظر إلى أداء تلك الشريحة منذ بداية 2023 نجد أنها شهدت تراجعا قياسا إلى 1,759 مليار دينار خلال فترة المقارنة بـ 2,22 مليار دينار، بينما كانت تبلغ في نهاية ديسمبر 2022

181,2 مليون دينار قيمتها في أبريل 2023. وعند مقارنة أداء تلك الشريحة منذ بداية العام، نجد أنها تراجعت بنحو 538,1 مليون دينار قياسا إلى قيمتها في ديسمبر 2022 البالغة 921,4 مليون دينار، أما على أساس شهري فقد تراجعت بما قيمته 114,5 مليون دينار في مايو 2023 قياسا إلى 497,8 مليون دينار قيمتها خلال أبريل من العام ذاته.

في السياق ذاته، شهدت 7 شرائح من الودائع التي تبدأ بفوائد أعلى من 3% زيادة بقيمة 16,47 مليار دينار منذ

دينار، فيما انخفضت قيمتها الإجمالية خلال عام بنحو 1,4 مليار دينار.

وعند النظر إلى أداء تلك الشريحة من الودائع منذ بداية 2023، يظهر أنها تراجعت بنحو 314,6 مليون دينار بنهاية مايو الماضي قياسا إلى 10,9 مليارات دينار قيمة وودائع تلك الشريحة في ديسمبر 2022، أما عند المقارنة على أساس شهري فقد تحرك من تلك الشريحة نحو 512,7 مليون دينار في شهر واحد فقط إذ بلغت قيمتها في أبريل 11,09 مليار دينار مقارنة بـ 10,58 مليارات دينار في مايو 2023.

وتظهر تحركات الودائع على أساس سنوي (مايو 2022 - مايو 2023) دخول 16,47 مليار دينار إلى 7 شرائح من الودائع، وتحرك 14,52 مليار دينار بفارق 1,95 مليار دينار تشكل قيمة الودائع الجديدة لترتفع قيمة الودائع من 36,7 مليار دينار بنهاية مايو 2022 إلى 38,74 مليارات بنهاية مايو 2023.

ومنذ بداية العام الحالي، تظهر حركة الودائع تحرك 4,49 مليارات دينار من 5 شرائح من الودائع، فيما دخلت 5,738 مليارات دينار إلى 6 شرائح أخرى من الودائع مع زيادة بقيمة 1,246 مليار دينار تشكل قيمة الودائع الجديدة لترتفع قيمة الودائع من 37,49 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022 إلى 38,74 مليار دينار بنهاية مايو 2023.

وعلى أساس شهري (أبريل إلى مايو 2023)، تحركت الأموال من 7 شرائح من الودائع بما قيمته 848,5 مليون دينار، بينما دخلت نحو 1,06 مليارات دينار إلى 4 شرائح أخرى من الودائع بزيادة قيمتها 217,9 مليون دينار لتبلغ قيمتها 38,7 مليارا بنهاية مايو مقارنة بـ 38,5 مليارا بنهاية أبريل. واستنادا إلى بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن الشرائح الـ 4 التي قلت أوزانها النسبية في حجم الودائع جاءت كما يلي:

1 - الودائع من دون فائدة تحت الطلب: تراجع حجمها نسبة إلى إجمالي الودائع خلال عام بنحو 5,3% إذ كانت تستحوذ على 33,59% من إجمالي الودائع خلال مايو 2022 بما قيمته 11,9 مليار دينار من أصل 36,78 مليار دينار، وبنخفاض وزنها إلى 27,32% لتبلغ قيمتها في مايو 2023 نحو 10,58 مليارات دينار من أصل 38,74 مليار دينار.

على إرهابهم

استمر المواطنون والمقيمون في عمليات بناء المراكز الاستثمارية واستهداف تحقيق أعلى العوائد الممكنة على ودايعهم في المصارف منذ بدء موجة التشديد النقدي برفع أسعار الفائدة حتى الآن، الأمر الذي ظهر جليا في تغير أوزان 4 شرائح من الودائع ذات الفوائد المتدنية بأكثر من 42% من قيمتها بما يعادل نحو 14,5 مليار دينار، وتحركها إلى 7 شرائح أعلى خلال الفترة من مايو 2022 حتى نهاية مايو 2023.

وتظهر تحركات الودائع على أساس سنوي (مايو 2022 - مايو 2023) دخول 16,47 مليار دينار إلى 7 شرائح من الودائع، وتحرك 14,52 مليار دينار بفارق 1,95 مليار دينار تشكل قيمة الودائع الجديدة لترتفع قيمة الودائع من 36,7 مليار دينار بنهاية مايو 2022 إلى 38,74 مليارات بنهاية مايو 2023.

ومنذ بداية العام الحالي، تظهر حركة الودائع تحرك 4,49 مليارات دينار من 5 شرائح من الودائع، فيما دخلت 5,738 مليارات دينار إلى 6 شرائح أخرى من الودائع مع زيادة بقيمة 1,246 مليار دينار تشكل قيمة الودائع الجديدة لترتفع قيمة الودائع من 37,49 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022 إلى 38,74 مليار دينار بنهاية مايو 2023.

وعلى أساس شهري (أبريل إلى مايو 2023)، تحركت الأموال من 7 شرائح من الودائع بما قيمته 848,5 مليون دينار، بينما دخلت نحو 1,06 مليارات دينار إلى 4 شرائح أخرى من الودائع بزيادة قيمتها 217,9 مليون دينار لتبلغ قيمتها 38,7 مليارا بنهاية مايو مقارنة بـ 38,5 مليارا بنهاية أبريل. واستنادا إلى بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن الشرائح الـ 4 التي قلت أوزانها النسبية في حجم الودائع جاءت كما يلي:

1 - الودائع من دون فائدة تحت الطلب: تراجع حجمها نسبة إلى إجمالي الودائع خلال عام بنحو 5,3% إذ كانت تستحوذ على 33,59% من إجمالي الودائع خلال مايو 2022 بما قيمته 11,9 مليار دينار من أصل 36,78 مليار دينار، وبنخفاض وزنها إلى 27,32% لتبلغ قيمتها في مايو 2023 نحو 10,58 مليارات دينار من أصل 38,74 مليار دينار.

«أبل» تصدر القائمة بقيمة تتجاوز 3 تريليونات دولار.. والعملاق السعودي «رامكو» ثالثا بـ 2,08 تريليون

14,4 تريليون دولار القيمة السوقية لأضخم 10 شركات بالعالم

Rank	Name	Market Cap	Price	Today	Price (30 days)	Country
1	Apple	\$3.050 T	\$193.97	+2.31%		USA
2	Microsoft	\$2.532 T	\$340.54	+1.64%		USA
3	Saudi Aramco	\$2.079 T	\$8.60	-0.16%		S. Arabia
4	Alphabet (Google)	\$1.530 T	\$120.97	-0.80%		USA
5	Amazon	\$1.337 T	\$130.36	+1.92%		USA
6	NVIDIA	\$1.044 T	\$423.02	+3.63%		USA
7	Tesla	\$829.67 B	\$261.77	+1.66%		USA
8	Berkshire Hathaway	\$745.01 B	\$341.00	+1.23%		USA
9	Meta Platforms (Facebook)	\$735.45 B	\$286.98	+1.94%		USA
10	TSMC	\$523.41 B	\$100.92	-0.28%		Taiwan

شركة «ميتا» بقيمة سوقية تبلغ 735,45 مليار دولار مرتفعة بنسبة 1,94% ليبلغ سعر السهم الواحد 286,98 دولار، وأخيرا في المركز العاشر جاءت شركة تايبان لأشباه الموصلات «TSMC» بقيمة سوقية تبلغ 523,4 مليار دولار، حيث ارتفع سهم الشركة بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 0,28% ليبلغ سعر السهم الواحد 100,92 دولار.

بنسبة 0,8% ليبلغ مستوى 120,9 دولار للسهم الواحد، وخامسا جاءت عملاقة التجارة الإلكترونية أمازون بقيمة سوقية تبلغ 1,33 تريليون دولار مرتفعة بنسبة 1,92% ليبلغ سعر السهم الواحد 130,36 دولار. وفي المركز السادس جاءت شركة نفيديا بقيمة سوقية تبلغ 1,04 تريليون دولار مرتفعة بنسبة 3,63% ليبلغ سعر السهم الواحد 423,02 دولار، وسابعا جاءت شركة تسلا بقيمة سوقية تبلغ نحو 829,67 مليار دولار مرتفعة بنسبة 1,66% ليبلغ سعر السهم الواحد للشركة 261,77 دولار.

بقيمة سوقية تبلغ 829,67 مليار دولار، وسابعا جاءت شركة تسلا بقيمة سوقية تبلغ نحو 829,67 مليار دولار مرتفعة بنسبة 1,66% ليبلغ سعر السهم الواحد للشركة 261,77 دولار. وفي المرتبة الثامنة حلت شركة بيركشير هاثاواي بقيمة سوقية تبلغ 745 مليار دولار، حيث ارتفع سهم الشركة بنسبة 1,21% ليبلغ سعر السهم الواحد 341 دولار، وتاسعا جاءت

عملاق النفط شركة أرامكو السعودية بقيمة سوقية تبلغ 2,08 تريليون دولار، حيث ارتفع سهم الشركة بنسبة 0,16% ليبلغ مستوى 8,6 دولارا للسهم الواحد بنهاية تعاملات الأسبوع. وحلت رابعا بالقيمة شركة الفابت الشركة الأم لـ «وغل» بقيمة سوقية تبلغ 1,53 تريليون دولار، حيث ارتفع سهم الشركة بنهاية تعاملات الأسبوع

بلغت القيمة السوقية لأكثر 10 شركات في العالم نحو 14,4 تريليون دولار، وذلك بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي، حيث تلقت قائمة الشركات الكبرى بالعالم من حيث القيمة السوقية دعما كبيرا من ارتفاع سهم شركة آبل الأميركية وتجاوز قيمتها السوقية 3 تريليونات دولار مع إغلاق تعاملات يوم الجمعة الماضي.

ووفقا لبيانات موقع «Companies Market Cap»، تصدرت شركة «آبل» قائمة أكبر الشركات في العالم من حيث القيمة السوقية، حيث ارتفعت قيمة السهم لتتجاوز 3 تريليونات دولار، حيث ارتفع سهم الشركة بنسبة 2,31% خلال جلسة نهاية الأسبوع الماضي مسجلا مستوى 193,97 دولارا للسهم الواحد.

وفي المركز الثاني جاءت شركة مايكروسوفت الأميركية لتعزز مكانتها ك ثاني أكبر شركة في العالم بقيمة سوقية تبلغ نحو 2,53 تريليون دولار، بعد أن ألق سهم الشركة بنهاية تعاملات الأسبوع عند مستوى 340,54 دولارا للسهم الواحد، فيما جاءت بالمركز الثالث

المستشار الكويتي

نصيحة واقتراح بشأن الميزانية



د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير اداري وموارد بشرية
Abumisharif@yahoo.com

ميزانية الكويت تعتمد على النفط ومنتجاته، ومنذ سنوات قبل 2014 أصبح هناك فائض بالميزانية، ولكن بعد ذلك أصبح هناك عجز في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط، ولذلك قدم الخبراء في الاقتصاد حلولاً لمشكلة عجز الميزانية المتواصل منذ سنوات عن طريق تنوع مصادر الدخل والإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد من سرقة المال العام. وحسب المعلومات التي حصلت عليها من موقع وزارة المالية لأرقام الميزانية التقديرية للعام المالي 2023-2024 فإن إجمالي الإيرادات المتوقعة 17,168 مليار دينار إيرادات نفطية و2,077 مليار دينار إيرادات غير نفطية، وبهذا يكون إجمالي الإيرادات 19,245 مليار دينار. وذلك مقابل إجمالي المصروفات 26,278 مليار دينار، والفرق بين الإيرادات والمصروفات 80% من المصروفات، والعجز قبل احتساب أرباح الجهات الحكومية المستقلة 6,8 مليارات دينار، والعجز المتوقع بعد احتساب أرباح الجهات الحكومية المستقلة 5 مليارات دينار والعجز مستمر منذ عام 2014 وسببه تراجع أسعار النفط والغاز وإيرادات الدولة وزيادة المصروفات. لذلك أقدم النصيحة والاقتراح للحكومة ومجلس الأمة بمرعاة هذه النقاط:

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات دون تأخير والاهتمام بالحلول المناسبة لحل مشكلة

عجز الميزانية.

- ترشيد الإنفاق ومعالجة أوجه الخلل بالميزانية العامة للدولة.
- تنمية أموال الاحتياطي العام للدولة والأجيال القادمة.
- تحسين الأموال المستحقة للخزانة العامة للدولة والتي تأخرت ومستمرة.
- محاربة ووقف الفساد المالي من رشوات وسرقات المال العام بكل جدية وحزم مهما كان الشخص الفاسد.
- إعادة النظر في المصروفات التي ليس لها داع من مكافأة مالية لأعضاء مجالس ولجان حكومية يتقاضون رواتب ومزايا ومكافآت من لجانهم، وخاصة المجالس واللجان التي ليس لها إنجاز ولا تفعيل ولا اجتماعات تهم الوطن والمواطن ولا تطوير في أداء الجهات الحكومية.
- هناك أداء ضعيف لشركات ولا يحقق شروط وأهداف الحكومة، وفوق هذا تأخذ الملايين من ميزانية الدولة يجب وقف التعامل معها وتحصيل واسترجاع أموال الدولة.
- لاتزال هناك سرقات لمواد التموين المدعومة للمواطنين وتباع داخل الكويت وخارجها ومستمرة، وما يعني أنه ليس هناك رقابة وإشراف ووقف لها، وهذه تكلف الدولة ملايين يجب الجدية بوقفها.